

بلاغ صحفي

الخميس 17 يونيو 2021

إصدار مذكرة إطار في شأن تنزيل "الاستراتيجية الوطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية"

أصدرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مذكرة إطار في شأن تنزيل "الاستراتيجية الوطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية"، المواكبة لتنزيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وحددت هذه المذكرة الإطار سياق بلورة "الاستراتيجية الوطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية"، التي تأتي تنزيلا لأحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي ينص في الفقرة الخامسة من ديباجته على أن "التعبئة المجتمعية الشاملة والمتواصلة لتطبيق إصلاح المنظومة وتبعية تنفيذها وتقييمه المنتظم، تعد في تكاملها ضمانات إضافية لإنجاحه وتحقيق أهدافه"، وفي مادته السادسة على أن "تحقيق أهداف الإصلاح أولوية وطنية ملحة ومسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وغيرهم من الفاعلين في مجالات الثقافة والإعلام والاتصال"، وكذا تفعيلًا لمقتضيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030 - 2015، التي أعلنت، في رافعتها الثانية والعشرين "تعبئة مجتمعية مستدامة" ضمن الفصل الرابع، "من أجل ريادة ناجحة وتبدير جديد للتغيير"، أن المدى الزمني 2030-2015 هو مدى زمني للتعبئة الوطنية من أجل تجديد المدرسة المغربية وتحسين جودتها ومردوديتها، ومن ثم جعلها تحظى بعناية قصوى كأسبقية وطنية من قبل الدولة ومؤسسات التربية والتكوين والمنظمات النقابية والقطاع الخاص والأسر والمجتمع المدني والمثقفين والفعالين الفنية والإعلام.

كما تأتي بلورتها في إطار تنزيل المشروع رقم 17 ضمن المشاريع الاستراتيجية لتنزيل أحكام القانون الإطار والخاص بـ "تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية"، والذي يروم تعزيز تعبئة الفاعلين والشركاء حول المدرسة المغربية كشرط أساسي، لإنجاح كل المشاريع المعتمدة، وتحقيق أهداف إصلاح المنظومة التربوية، بما يرسخ المسؤولية المشتركة مع مختلف المتدخلين في الشأن التربوي، إلى جانب الشركاء الأساسيين للمنظومة، وسعيًا إلى تملكهم مختلف هذه المشاريع، والرفع من مستوى انخراطهم وتبنيهم حول مقتضيات الإصلاح الشامل لمنظومتنا التربوية، بما يؤمن تملكهم لأهداف الإصلاح، وانخراطهم في تطبيقه وتجذره في سلوكهم وممارساتهم اليومية، فضلا عن سعي هذه الاستراتيجية الوطنية إلى جعل التواصل والتعبئة المجتمعية رافعتين حاسمتين لقيادة التغيير وإنجاح المشاريع الاستراتيجية المعتمدة لتنزيل أحكام هذا القانون- الإطار.

وقد حددت هذه المذكرة كذلك، المبادئ الموجهة لهذه الاستراتيجية وتوجهاتها ومراميها وكذا أدوار البنات الإدارية المكلفة بالتواصل على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي.

واعترفت أن الاستراتيجية الوطنية للتواصل والتعبئة حول المدرسة المغربية تعد من المستلزمات التواصلية والتعبوية التي يتطلبها تفعيل وإنجاح الإصلاح التربوي، وإطارًا منهجيًا وآلية عملية لتحقيق التعبئة المجتمعية وضمان استدامتها وتأييدها على كافة مستويات المنظومة، وذلك وفق مقاربة تكاملية بين مختلف المشاريع، تغطي البعد الزمني للإصلاح والممتد إلى غاية سنة 2030، حيث تستلهم روحها من أهداف الإصلاح التربوي، ومن التوجهات الاستراتيجية العامة لسياسة الوزارة في مجال التواصل، مع منح الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية الصلاحية الكاملة لتصرفها بمراعاة الأولويات والخصوصيات الجهوية والإقليمية والمحلية، وتكليفها المستمر مع المستجندات المواكبة لسيرورة تنزيل حافظة مشاريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص هذه المذكرة الإطار عبر البوابة الرسمية للوزارة www.men.gov.ma.